الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

معالي السيد/ محمد سامر خليل

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالجمهورية العربية السورية

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (112)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 31 أغسطس/ آب 2023

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسمحوا لي بداية أن أعبر عن شكري وتقديري لكافة الجهود المبذولة في إعداد أوراق عمل اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحالية، بما في ذلك المواضيع المقترح تضمينها في مشروع جدول أعمال الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية المزمع عقدها في نواكشوط خلال شهر تشرين الثاني المقبل.

وفي هذا الإطار، أود الإشارة إلى أن الموضوع المقترح على جدول أعمالنا بشأن تحديث معايير عرض المواضيع الاقتصادية والاجتماعية على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، يعد من المواضيع الهامة التي من شأنها المساهمة في تطوير آلية العمل المشترك على المستوى الفني، وعلى مستوى الأهداف المرغوب تحقيقها.

أصحاب المعالي والسعادة

الحضور الكريم

بالإشارة إلى المواضيع التي قامت بمتابعتها اللجان الفنية المعنية، تنفيذاً لقرارات القمم العربية والتنموية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دوراتها السابقة، فإننا نود التنويه إلى أن جميع ما تم التوصل إليه من نتائج، ومنها على سبيل المثال المواضيع المتعلقة بمحور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي، وما يرتبط بها من حيثيات تتعلق بقبول شهادة المنشأ الإلكترونية وإنشاء منصة للتكامل الاقتصادي العربي وغيرها، لابد وأن ينعكس إيجاباً على صعيد التقدم المحرز في سياق الوصول إلى تحقيق الأهداف المبتغاة من الناحية القانونية والتنظيمية، إلا أنه قد يفقد جدواه من الناحية العملية في ضوء استمرار فرض العديد من القيود التعريفية وغير التعريفية أمام حركة التجارة البينية. وهذا الأمر لابد وأن يؤثر على القطاعات الإنتاجية في دولنا العربية من جهة، وعلى احتياجات المواطنين فيها من جهة أخرى، وبالتالي على الخطط الرامية لتعزيز الاستثمار ما بين الدول العربية على أسس تكاملية. ويتعارض أيضاً مع ما نعمل عليه على صعيد تحقيق الأمن الغذائي العربي، ودعم جهود بعض الدول لإنقاذ مواسمها وإنتاجها أو دعم اقتصاداتها المتضررة، لأسباب خارجة عن إرادتها بسبب الحروب والمتغيرات الإقليمية والدولية بأبعادها المختلفة.

كما لا يمكن تحقيق المستوى المنشود للتنمية في ظل استمرار أزمة الغذاء ومنعكساتها السلبية على العديد من الدول، حيث وصلت في بعض الأحيان إلى مستوى تهديد الأمن الغذائي للمواطنين في دول كانت تعد آمنة غذائياً، الأمر الذي يحتم علينا تعزيز التكامل الاقتصادي للوصول إلى المستوى الأمثل من استثمار الموارد المتاحة بآليات مشتركة تضمن تضافر الجهود وتحقيق المنفعة المتبادلة. ومن هذا المنطلق فإنه من الهام النظر في إمكانية تأسيس شركات مشتركة عربية في مجال التصنيع الزراعي والصناعات الغذائية كواحدة من الأدوات الهامة التي يمكننا اللجوء إليها في سياق مخرجات اجتماعاتنا التي نأمل أن تعكس نتائج ملموسة لما فيه خير المواطن العربي أينما كان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،